تفعلان ويفعلون بالمثناة تحت يكون لجمع الذكور الغايبين فقط وتكون الواو فيه ضميرا وعلامة
فهن حالتان نحو الزيدون يفعلون ويفعلون الزيدون وتفعلون بالمثناة فوق يكون لجمع الذكور
المخاطبين فقط ولا تكون الواو فيه الا ضميرا فهذه حالة واحدة نحو تفعلون يا زيدون ومثله
يا زيدون تفعلون وتفعلين بالمثناة فوق لا غير يكون للمؤنثة المخاطبة فقط ولا تكون
فيه ايضا الا ضميرا فهذه حالة واحدة ايضا تمام الاحوال العشرة نحو تفعلين ياهند ومثله ياهند
تفعلين ولا يخفى انها قد تزيد بالنظر الى انه قد يغلب المذكر على مؤنث وان كان المؤنث اكثر وحينئذ
على عاقب ما نحو انت والزيدون تفعلون بالتاء الفوقية وانظر لو كان المخاطب مؤنثا نحو انتما
ياهندان والزيدون تهملون تفعلون بالفوقية تغليبا للمخاطبين على الغايبين وان كان المذكر
او محل الكلام فيما اذا اتحدا تذكيرا وتأنيثا وح فيقال في المثال المذكور يفعلون بالتحتية تغليبا
للذكور او غير ذلك والى انقسام المؤنث الحقيقي التأنيث ومجازيه وما تأنيثه باعتبار اللفظ
وما تأنيثه بالتأويل نحو الكتاب ان يحتياه غلى تاويلها بالصحيفة وقد يقال ان العدد
باعتبار النظر المجرد الالفاظ لا الى معانيها فليتامل قوله وهي كل فعل مضارع الخ اعترض بان
كلا في التعريف بوجهيه الاول ان التعريف للماهية وكل الافراد وتعريف الافراد غير جايز والثاني
انه يوهم ان كل واحد منها هو الاستة الخمسة فيتخيل بصدق كل على المجموع واجيب بان التعريف
بما بعد كل واغا جيء بها لبيان الاطراد وبان المحدود في الحقيقة احاد الامثلة الخمسة قوله
اختاره على اسند ليشمل المركب على لغة اكلوني البراغيث قوله الف اثنين اسما بانه كانت
ضميرا قاعلا نحو الزيدان يفعلان او كانت حرفا دالا على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة
اكلوني البراغيث قوله اثنين اي شخصين اثنين سواء كانا مخاطبين نحو انتما تفعلان
او مخاطبتين نحو انتما يا هندان تفعلان او غايبين او غايبتين نحو الزيدان يفعلان والهندات تفعلان
ويغير بالف اثنين اولى من تغيير غيرها بالف المثنى لشموله نحو زيد وعمرو يقومان قوله او واو جمع المراد بالجمع
بالمعنى اللغوي وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو وبكر يفعلون والمراد جمع المذكور مخاطبين او غايبين كما مثل
لهما ولا فرق بين ان يكون الواو اسما ضميرا نحو الزيدون يفعلون او حرفا نحو يفعلون الزيدون على لغة حكي
قوله او ياء مخاطبة ولا تكون الا اسما ضميرا على الاصح وقيل انها حرف خطاب عند المازني والاخفش قوله
تفعلان بالتاء الفوقية للمخاطبين المذكرين نحو انتما يا زيدان تفعلان وكذا المؤنثتين نحو انتما يا هندان
تفعلان وكذلك الغايبتين المؤنثتين نحو الهندان تفعلان فانه مغاير لما قبله لان التاء فيه للتانيث
دون الخطاب لان الفاعل غائب وفي الاول للخطاب لان الفاعل مخاطب بقي لو كان الفاعل اثنتان بلفظ
ضمير الغيبة فهل تقول فيها تفعلان بالفوقية حملا على المظهر او رعيا للمعنى ونظر الى ان الضمائر تنزل
الاسماء المامور بها او يفعلان بالتحتية رعيا للفظ فهذا اللفظ يكون للمذكرين وذهب الى الاول ابن
العافية تمهيد الوجه وهو المرجح الذي ورد به السماع وقال التنابي ابن ابي البادش نظم الحماني يسبح
والالفاظ حمستة قوله بثبوت النون من اضافة الصفة المعهود اي بالنون التابتة لفظا هو آخر قطعة وقد
تكون النون مقدرة كما تقدم في نحو لتبلون ولتبلون ولتبلين وانما كانت النون علامة للرفع عند جمهور
النحويين للطريقة التي ذكرتهم الى ذلك وهي ان الضمة لو لم تكن تقدر هاتين الضمايرين التي قبل هذه النون لالتبس
والمبني لا يصح تقدير الاعراب فيه فلما امتنع تقديرها انتفى تقدير الضمة اصطرارا الى الاتيان بعوض عن الضمة
حرفا

حرفا يكون بعد تلك الضمايرو وكانت النون اولى بذلك من غيرها من جهة انها مشبهة حروف العلة لانها تدغم
في الواو وتحذف والياء في الياء نحو ترين ويبقيان وتبدل الفاء في الوقف على المضوب المنون في اللغة المشهورة وفي الوقف
على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية نحو في الوقف على اذن واغا جاز وقوع علامة الاعراب بعد الفاعل لانه
هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد خصوصا اذا كان على حرفين ومن حروف المد واللين وقد تحذف هذه النون
وجوبا حالة الرفع فتقدر كما في نحو هل تقوم ان يا زيدون هل تقومين ياهند وجواز البكرة
في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تامرونني في بناء على الصحيح من الحذف دون نون الرفع لا نون الوقاية والاصح
ان المحذوف نون الوقاية لان نون الرفع علامة الاعراب فينبغي المحافظة عليها ولان نون الوقاية
هي التي حصل بها الثقل والتكرار فكانت اولى بالحذف واذا لم تحذف نون الرفع جاز الفك والادغام وبالاوجه
الثلاثة قرئ في تامروني فقد اربع في فقد ابن عامر بالفك وقرا ابن كثير وابو عمرو بالادغام واحتر زنا بنون
الوقاية عن نون الغير ونون التوكيد فانها لا يجوز حذفها مع احدهما واقاسها مقامهما لان نون الوقاية لا يلزم
لفظي بخلاف نون الغير ونون التوكيد وبقلة في غير ذلك نحو ابيت اسري وتبيتي تذكين وبهمل بالعين والمهملة
الشاهد في تبيتي وقد تكون ان كان المقصود مجرد الاخبار واه كان المقصود انكار حالها او النفي فهو الاستفهام
يكون قوله تبيتي منصوبا بان مضمرة بعد واو المعية في جواب الاستفهام والتقدير ايت اسري وتبيتي قد تكون
الجمع بينهما كما يجوز انتجمع بينهما فالشاهد اذن في قد تكون فقط اذ هو نوع قطعا قال الرماني قال الفقيمي لا يجوز
ان يكون بدلا من الفعل المنصوب فلو شاهد بنية قطعا فقام وتحو قوله صلى الله عليه وسلم والذي نفس محمد بيده لا
تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الا صل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ قالوا بساحر تظاهرا ايما تساحران تتظاهران فحذف المبتدا وادغم التاء في الظاء وحذف احدى النونين كما في المضارع وبعض
لكن قال الرماني وشارح الجامع امتناع ذلك الجمع قوله لا يقاس عليه في الاختيار قوله وجزمها ونصبها
قدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم في
الفعل نظير الجر في الاسم في الاختصاص فان صيغة تفعلون في نحو تفعلون كالزيدين ويفعلون
كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات تتمة اعراب هذه الامثلة يثبت
النون رفعا وحذفها جزما ونصبا هو مذهب الجمهور ومقابله انها معربة بحركات مقدرة على الالف
منع من ظهورها اشتغال ما قبل الواو والياء بحركات المناسبة لهذه الحروف وبثبوت النون او حذفها
دليل على ذلك المقدر انتهى دماميني فالمحذوف عند الجازم فرقا بين صور الجزم والمرفوع لا يعد الجازم
انما حذف لحركة المقدرة والجازم الناصب والمار لم كان وجودا او عدما لا يدخل السكون فان قلت
لا معنى لكون الجازم يحذف لحركة المقدرة المعدومة الوجود الان يقال معناه عند هذا القايل
عدم اعتبارها والنظر اليها وعلى مذهب الجمهور لنا ان نلغز ونقول ايما اعراب لفظ فصل منه
بمعموله بل سر طرفاه ان يفصل وطرفاه النون اعراب الافعال انما يكون عند الاسناد للضمير المعمول
للفعل ونظمه ولم ار من ذكره الا يا امام النحو لو زلت مرجلها فقايس به من عمق المسايل
ارى عند عمرو ابو قد جاء فاصلا لناصب عامل واعراب عامل وزاد ابن تيانا في ان الفصل اعتم هو الرفع في
تقول لي فذاك النفس ما هو موهب لاعرابه شرط آخر ان يفاصل جوابه من البر والوجه نحمله الهي بعين
صلاة وتسليم لخير الاماثل نعم خمس افعال لنا النون رفعها ومعمولها يا ذا تحمد لفاعل فهذا لاجوبا زال الاعراف
وزدته كالاعند كل المحافل فصل لو فرق في لحكم المتقدم للافعال الخمسة من رفعها بثبوت النون ونصبها
وجزمها بحذفها بحيث ان يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الآخر او معتله وان لحقه شيء من الخلاف

تغيير بالف اثنين اولى من تغيير غيرها بالف المثنى لشموله نحو زيد وعمرو يقومان

دالا على الجمع

وعليه فالفاعل مستتر